﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٩﴾ [ص: 39]

مُناسَبَةُ الآيةِ لِما قبلَها:

تمامُ الامتنان بإطلاقِ التَّصرُّفِ في الإنعام

لمّا ذكرَ سُبحانه في الآيات السّابقةِ ما أنعمَ به على سُليمان عليه السلام منَ المُلك أعلمَهُ في هذه الآيةِ أنّه أباحَ له أن يتصرّفَ في كلّ هذا المُلكِ الواسِع كما شاءَ من دونِ رقيبٍ ولا حسيبٍ[1].

شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿عَطَآؤُنَا﴾: (عطو) أصل يدُلُّ على أخْذٍ ومُناولةٍ. فالعَطْوُ: التَّناولُ باليَدِ، قال الخليلُ: ومنه اشتُقَّ الإعطاءُ. والمُعاطاةُ: المُناولةُ[2]. ويُقالُ: عاطَى الصَّبيُّ أهلَه، إذا عمِلَ وناوَلَ ما أرادوا. والعطاءُ: نَوْلٌ للرَّجُل السَّمْح[3]، وهي العَطيَّةُ، والجَمعُ عَطايا[4]. والمقصودُ بالعطاءِ في الآية: الهبةُ والكرمُ؛ أي: هذا التَّسخيرُ هِبَتُنا وكَرَمُنا[5].

2) ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾: (منن) أصلٌ يدُلُّ على اصطناعِ خَيْرٍ[6]. ومنه المَنُّ، تقولُ: مَنَّ عليه يَمُنُّ مَنًّا: أحسَن وأنعَم، والاسمُ المِنَّةُ. ومنَّ عليه وامتَنَّ وتمَنَّنَ: قَرَّعه بمِنَّةٍ[7]. ومن صفاتِ اللّه تعالى: المَنّان، ومعناهُ: المُعطي ابتداءً[8]. وأمّا المَنُّ في الآية فأمْرٌ مُستعمَلٌ في الإذْنِ والإباحةِ؛ أي: فأنعِمْ على مَنْ شئتَ بالإطلاقِ، أوْ أمسِكْ في الخِدمةِ مَنْ شِئتَ[9].

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 24/ 392.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن سيده، المحكم، والراغب، المفردات: (عطو).
(3) ابن سيده، المحكم: (عطو).
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (عطو).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 267.
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة: (من).
(7) ابن منظور، لسان العرب: (منن).
(8) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة: (من).
(9) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 267.

3) ﴿أَمْسِكْ﴾: (مسك) أصل يدُلُّ على حَبْسِ الشَّيءِ أوْ تَحَبُّسِه، وضدُّهُ: الإطلاقُ والإرسالُ. والإمساكُ: البُخلُ؛ وكذا المَساكُ والمِساكُ والمَسيكُ: البَخيلُ أيضًا[1]. والإمساكُ أيضًا: القَبْضُ، يُقالُ: أمسكتُ الشَّيء بيدي إمساكًا؛ أي: قبضتُه، ومن معاني الإمساكِ: الكَفُّ والامتناعُ، يُقالُ: أمسكَ عن الطَّعامِ؛ أي: كَفَّ عنه وامتَنَعَ[2]. والمقصودُ بالإمساكِ في الآية: أخذُ الشَّيءِ مع الشَّدِّ عليهِ لئلّا يَنفلِتَ، وهو مجازٌ عنِ الحَبْسِ والمَنْعِ.

4) ﴿حِسَابٍ﴾: (حسب) أصلٌ يدلُّ على العَدِّ والإحْصاءِ، يُقال: حَسَبَ الشَّيءَ يَحْسُبُهُ، حَسْبًا وحُسْبانًا وحِسابًا وحِسْبَةً وحِسابَةً؛ أي: عَدَّهُ[3]. ويأتي بمعنى التَّحْديدِ، كما في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّـهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٍ ٣٧﴾ [آل عمران: 37]. وكذلك بمعنى التَّعيينِ والإعدادِ للاهتمامِ بالشَّيء، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ٣٦﴾ [النبأ: 36]. والحِسابُ في الآية مجازٌ وكنايةٌ عن التَّحديدِ والتَّقديرِ؛ أي: هذا عطاؤُنا غيرَ مُحدَّدٍ ولا مُقَتَّرٍ فيه؛ أي: عطاؤُنا واسعًا وافيًا لا تَضْييقَ فيهِ عليكَ[4].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

قال الحقُّ سُبحانه لِنَبيِّه سُلَيمانَ ﷺ: هذا المُلكُ الَّذي سألْتَ هو عَطاءٌ عَظيمٌ واسِعٌ وهَبْناك إيّاه؛ فأعْطِ مَن شِئتَ مِنَ النّاسِ، واحرِمْ مَن شِئتَ؛ فلا حرَجَ ولا مُؤاخَذةَ عليكَ في ذلكَ[5].

اللـهُ تعالى كثيرُ الخيرِ والبِرِّ بعبادِهِ الصّالحينَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والسمين، عمدة الحفاظ: (مسك).
(2) ابن سيده، المحكم، والجوهري، الصحاح، وابن منظور، لسان العرب، والفيومي، المصباح المنير: (مسك).
(3) الأزهري، تهذيب اللغة، وابن عباد، المحيط في اللغة، وابن فارس، مقاييس اللغة: (حسب).
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 18/ 250، و23/ 267.
(5) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 100، 103، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 206، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/ 74.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

علّةُ فصلِ الآيةِ:

جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ مَفصولًا عمّا قبلَهُ على سبيلِ الاستئناف؛ فإنّه لمّا كان ما أوتيَهُ سليمانُ ﷺ مُلكًا عظيمًا نبّهَ على عظمتِهِ بكثرتِهِ ودَوامِهِ وعظمةِ مُؤتيهِ، فقال مُستأنِفًا بتقدير: (قُلنا له: هذا عطاؤُنا)[1].

الاستئنافُ للتَّنبيهِ على عَظَمةِ العَطاءِ

وجهُ التّعبيرِ باسمِ الإشارةِ القريبِ:

استُعملَ في قولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ اسمُ الإشارة إلى القريبِ ﴿هَٰذَا﴾؛ للإشارةِ إلى حاضرٍ حسًّا أوْ ذهنًا، والمشارُ إليه هو جميعُ ما أعطاه اللّه سُبحانه لعبدِهِ سُليمانَ ﷺ؛ مِنَ المُلكِ العظيم، والمالِ، والبَسطةِ، والتَّسليطِ على ما لم يُسلَّطْ عليه غيرُهُ منَ الرّيحِ والشَّياطينِ وغيرِها منَ الخَوارقِ[2]. وإنَّما أوردَ النَّظمُ اسمَ الإشارة للدَّلالةِ على كمالِ تميُّزِهِ عن غيرِهِ من العطاء بأنَّه عطاءٌ عظيمٌ، ولم يستعملِ اسمَ الإشارة إلى البعيدِ؛ للدَّلالةِ على الفَخامةِ والتَّعظيم؛ لأنّه لتقدّم ذكرِهِ غنيٌّ عن التَّعظيم والتَّفخيم؛ إذ المذكورُ المتقدّمُ عطاءٌ غيرُ محدودٍ.

حضورُ الشَّيءِ حِسًّا أوْ ذِهنًا

مَعنى (العَطاءِ) في الآيةِ:

عبَّرَ القرآنُ الكريمُ في قولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ بلفظِ (العطاء)، وهو اسمُ مصدرٍ بمعنى المُعطَى، مثلُ الخلقِ بمعنى المخلوق، وقد حملَهُ فريقٌ من المفسّرينَ على جميع ما أعطاهُ اللّه سُبحانه لعبده سُليمانَ ﷺ من المُلك والتّسخير وغيرهما، وقد خصّهُ بعضُ المفسّرينَ بأمر الشّياطينِ خاصّةً، والمعنى: هؤلاءِ الشّياطينُ

حَملُ العَطاءِ على العُمومِ، أو تخصيصُهُ بالتَّسخيرِ

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 24/ 392.
(2) القونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 418.

المُسخّرونَ عطاؤُنا[1]. والأوْلى حملُهُ على العموم؛ لعدم المخصِّص؛ ولأنّه أدخلُ في الامتنان.

بقي أنَّ الحملَ على المعنى المصدريِّ أبلغُ؛ للدّلالةِ على كَمالِ العَطاءِ، حتَّى إنَّ العطاءَ كلَّهُ تحقّقَ في هذا المُخبَرِ عنهُ.

نكتةُ إضافةِ (العطاءِ) إلى ضميرِ التّعظيم:

عطاءُ العظيمِ عظيمٌ

أُضيفَ (العطاءُ) في قولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ إلى ضمير العظمةِ؛ لتعظيمِ شأنِ المضافِ؛ لانتسابِهِ إلى المضافِ إليه؛ فكأنَّه قيل: هذا عطاءٌ عظيمٌ أعطيناكَهُ، وفيه إشارةٌ إلى كثرتِهِ وعظمةِ قَدْرِهِ[2]، وفيه أيضًا إدخالُ المَهابةِ في قلوبِ العبادِ[3].

غرضُ الخبرِ:

الامتنانُ على سُليمان بتخصيصِهِ بالمُلكِ العظيمِ

أفادَ الخبرُ في قولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ الخصوصَ؛ أي: هذا عطاؤُنا الخاصُّ بك، ويجوزُ أنْ يكونَ المقصودُ: أنّ هذا المُعطى هو اللّائقُ بتسميتِهِ عطاءً؛ لأنّه لا نظيرَ له في السَّلطنةِ والتَّسليطِ والاستيلاء. وقيل: فائدةُ الخبر بجعلِ قولِهِ: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ قيدًا له، فتتمُّ الفائدةُ حينَئذٍ، وإنْ لم يُجعَلْ قيدًا له فذكرُ ﴿هَٰذَا عَطَآؤُنَا﴾ ليس للإخبارِ، بل ليترتَّبَ عليه ما بعدَه[4].

والَّذي يترجَّحُ لدينا: أنَّ الغرض من الإخبارِ تعظيمُ عطاءِ اللّه تعالى مُقارنةً بعطاءِ غيره، وأنَّ عطاءَ اللّه لا يُشاكِلُهُ عطاءٌ، وتمييزُ عطاءِ اللّه عن غيره بالكمالِ والتَّمام.

معنى (الفاءِ) في الآية:

تفريعُ المَنِّ والإمساكِ عن العطاءِ

وردَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ﴾ حرفُ الفاءِ، وهي للتّفريعِ عن هبةِ العَطاءِ، فيتسبّب عنه المنُّ أوِ الإمساكُ، وقال بعضُ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 396.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 267.
(3) الشّهاب، عناية القاضي: 6/ 208.
(4) الآلوسيّ، روح المعاني: 12/ 196، والقونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 418.

المفسّرين: إنّ (الفاءَ) هنا فصيحةٌ[1]، أوْ هي فاءُ الجزاءِ الّتي تربطُ جوابَ الشَّرطِ بفعلِهِ[2].

سرُّ التَّعبير بفِعلَيِ الأمْرِ:

إطلاقُ التَّصرُّفِ في المُلكِ مَنًّا وإمساكًا

اختلفَ المفسّرونَ في دلالةِ فعلَيِ الأمر في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ تبعًا لاختلافِهم في المقصود من (العطاء)، فحملَهُ بعضُهم على العمومِ المستفادِ من حذفِ المفعولِ، قال ابنُ عبّاسٍ ﷺ: أعطِ مَن شئتَ وامنعْ مَن شئتَ بغير حسابٍ؛ أي: ليس عليك حرجٌ فيما أعطيتَ وفيما أمسكتَ. وخصّصَ بعضُ المفسّرين المنّ والإمساكَ بتسخيرِ الشّياطينِ فقط، فيكونُ المراد بالمنّ والإمساكِ إطلاقَهم وإبقاءَهم في الأصفادِ[3].

والّذي يترجّحُ لدينا هو الأوّلُ؛ لأنَّ مِن كمالِ النّعمةِ في الهبةِ إطلاقَ يدِ الموهوبِ في التَّصرُّفِ بكلِّ النِّعَمِ دونَ رقيبٍ أوْ مُحاسِبٍ.

الكنايةُ في قولِهِ: ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾:

كنايةُ المَنِّ عن الإطلاقِ

تَتَجلّى الكنايةُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ﴾ على القولِ بتخصيصِهِ بتسخيرِ الشّياطينِ في كونِ الفعلِ (امنُنْ) مشتقًّا من المَنّ المُكْنى به عن الإنعام، والتّقدير: فأنعِمْ على مَن شئتَ بالإطلاق، أوْ أمسِكْ في الخدمةِ مَن شئتَ؛ فالمنّ: كنايةٌ عن الإطلاقِ بلازم الكلامِ وبقرينةِ الإمساك.

توجيهُ العطفِ بـ﴿أَوۡ﴾:

الإباحةُ المطلقةُ في الإعطاءِ والإمساك

يدلُّ العطفُ بـ﴿أَوۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ على الإباحةِ؛ فقد فوّض اللّه إلى سُليمانَ عليه السلام التَّصرُّفَ في هذا العطاءِ كيفما شاءَ، والمعنى: لا حرجَ عليكَ فيما أعطيتَ وفيما أمسكتَ.

(1) درويش، إعراب القرآن: 08/ 360.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 12/ 196.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 396، والآلوسيّ، روح المعاني: 12/ 196، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 267.

دلالةُ تقديمِ المنِّ على الإمساك:

تفضيلُ الإعطاء؛ فالسَّخاءُ صفة الأنبياء

أشارَ قوله تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ إلى إباحةِ المنع كنايةً؛ لأنّه لازمُ الإمساكِ، والأمر هنا للإباحةِ والتّسويةِ بقرينةِ ﴿أَوۡ﴾، لكنَّ تقديمِ المنِّ فيه إشارةٌ إلى أنّ الإعطاءَ هوَ الأوْلى.

نكتةُ حذفِ المفعولِ:

إطلاقُ التَّصرُّفِ مِن تمام نعمة العطاء

أوثِرَ في قولِهِ تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ حذفُ المفعولِ من كِلا الفعلين؛ لقصدِ العموم، والتّقديرُ: (فأعطِ مَن شئت ما شئتَ، أوِ امنَعْ مَن شئتَ ما شئتَ)، وللتّركيز على إرادةِ التَّخييرِ والتَّسويةِ، وإطلاقِ التَّصرُّف في حدِّ ذاته، وهذا من تمام نعمةِ العطاءِ. ومعلومٌ أنّه إذا كان الكلامُ مُنصبًّا على غرضٍ من الأغراض جُعِلَ سياقُهُ له وتوجُّهُهُ إليه، كأنّ ما سواه مرفوضٌ مُطَّرَحٌ[1].

نكتةُ تقديمِ التّفريعِ:

تعجيلُ المَسَرَّةِ بإباحةِ التَّصرُّفِ بالعطاءِ الإلهيِّ

تقدّمَ التّفريعُ في قوله تعالى: ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾ - وكان حقُّهُ التّأخيرَ - لنكتةِ تعجيلِ المسرّةِ، والتّقدير: (هذا عطاؤُنا بغير حسابٍ فامنُنْ أوْ أمسِكْ)، ويشهد لذلك قراءةُ ابن مسعود: (هذا فامنن أوْ أمسكْ عطاؤُنا بغير حساب)[2]. ويحتملُ أنْ يكونَ قوله: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٍ﴾ مُتعلِّقًا بفعلي المَنِّ والإمساكِ دونَ العطاءِ، فلا تقديمَ أصلًا.

والّذي يترجّحُ لدينا: أنّه مُتعلِّقٌ بالأفعال الثّلاثة، وقد تنازعَتْهُ للدَّلالةِ على أنَّ كُلًّا من (العَطاء والمنِّ والإمساك) بغيرِ حساب، ولذا أخّرَهُ النَّظمُ، وسيأتي توضيحُهُ.

معنى (الباء) في قولِهِ: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٍ﴾:

ارتباطُ البيانِ القرآنيِّ بحروفِ المعاني

جاءَ في قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيۡرِ حِسَابٍ﴾ حرفُ (الباء) للمُلابسة، والتَّقدير: (هذا عطاؤُنا مُلْتبِسًا بعدمِ المُحاسَبةِ على منّه وإحسانِه،

(1) الزمخشريّ، الكشّاف: 4/ 8.

(2) وهي قراءة شاذة، يُنظر: الفرّاء، معاني القرآن: 2/ 405.

ومنعِهِ وإمساكِهِ)؛ لتفويضِ التَّصرُّفِ فيه على الإطلاق[1]. ويجوزُ أن تكونَ (الباءُ) صلةً لا تعلُّقَ لها بشيءٍ، والتَّقدير: (عطاؤنا غيرَ ذي حسابٍ)؛ أي: إنّه لا يُحسَبُ ولا يُحصَى لكَثرتِهِ[2].

دلالةُ النّفي بلفظِ (غير):

مغايرةُ مجرورِ (غير) لموصوفِها ذاتًا أو صفةً

أوثِرَ في قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ نفيُ الحسابِ بلفظِ (غير)، وهي كلمةٌ تفيدُ المغايرةَ، وأصلُها أنْ تدلَّ على مُغايرة مجرورِها لموصوفِها، إمّا ذاتًا وإمّا صفةً، وهي هنا في محلِّ نصبٍ على الحال، ويجوزُ في تعلُّقها ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّها متعلِّقةٌ بـ﴿عَطَآؤُنَا﴾؛ أي: عطاؤُنا بغيرِ حسابٍ ولا تقديرٍ، وهو دلالةٌ على كثرةِ الإعطاءِ.

الثّاني: أنّها حالٌ من ﴿عَطَآؤُنَا﴾ بجعلِ الباء صلةً؛ أي: غيرَ مُحاسَبٍ عليه؛ لأنّه جمٌّ كثيرٌ يعسُرُ على الحُسّابِ ضبطُهُ.

الثّالث: أنّها مُتعلِّقةٌ بـ﴿فَٱمۡنُنۡ أَوۡ أَمۡسِكۡ﴾، ويجوزُ أن تكونَ حالًا من فاعلِهما؛ أي: غيرَ مُحاسَبٍ عليهما[3].

وقد تقدَّمَ أنَّ (الجارّ والمجرور) متنازَعانِ لكلٍّ من (العطاءِ والمنِّ والإمساك)؛ للدَّلالةِ على أنَّ كلًّا من ذلك بلا حِسابٍ ولا مُحاسَبةٍ.

دلالةُ التّعبيرِ بلفظِ ﴿حِسَابٍ﴾ منكَّرًا:

عطاءُ الوهّابِ سُبحانه لسُليمانَ من دونَ تقديرٍ أو مُحاسَبةٍ

عبّرَ عن (الحساب) في قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ منكَّرًا، وهو يَحتملُ أنْ يكونَ من العدِّ؛ بمعنى: أنّ عطاءَ الوهّابِ سُبحانه جمٌّ كثيرٌ يعسُرُ على الحُسّاب ضبطُهُ، ويَحتملُ أنْ يكونَ من المُحاسَبةِ بمعنى المُؤاخذة، والمعنى: فامنُنْ أوْ أمسِكْ من دون مؤاخذةٍ عليك

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 24/ 392، والقونويّ، الحاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 418.
(2) السّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: 2/ 372.
(3) ابن عادل، اللّباب: 16/ 425، وفاضل السّامرائي، معاني النحو: 2/ 262.

في ذلك[1]. وفي ورودِهِ نكرةً نكتةُ التّقليلِ أيضًا؛ حيث ورَدَ في سياقِ الإثبات؛ بمعنى نفيِ احتمالِ أدنى حسابٍ للعَطاءِ أو للمُعطَى.

الكنايةُ في نفيِ الحِساب:

يجوزُ في قولِهِ تعالى: ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ أنْ يكونَ مجازًا وكنايةً عن عدمِ التّحديد والتّقدير؛ أي: هذا عطاؤُنا غيرَ مُحدَّدٍ ولا مُقتّرٍ فيه؛ أي: عطاؤُنا واسعًا وافيًا لا تضييقَ فيه عليك. ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ كنايةً عن عدمِ المُؤاخذةِ وسلامةِ العاقبةِ فيه، فهو عطاءٌ خالٍ عن حِسابٍ وعِتابٍ[2].

عـدمُ المُـؤاخـذةِ بـالـعـطـاءِ وسَلامةُ العاقبةِ فيه

(1) السّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المصون: 9/ 380.

(2) الزمخشريّ، الكشّاف: 4/ 96، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 267.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والأربعون،
سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 49 ، 812 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-51-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 49 : المجلد التاسع والأربعون، سورة الصّافّات من الآية 145 إلى سورة الزُّمر الآية 04.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-51-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1524626 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»